مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 11 العدد: 02 / ديسمبر - 2024
ص 58 - 79
OEB Univ. Publish. Co.

أثر تقرير محافظ الحسابات على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية– دراسة مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية سيدي بلعباس–

The Effect of the external auditor's report *on the decision to grant credit in Algeria commercial banks –study of a group commercial banks operating in the state sidi bel abbès -*

نورالهدى عبداللاوي [1] [*]، الهام عطاوي [2]

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، *norelhouda.abdellaoui@univ-sba.dz*

[2] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، *ilhattaoui@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 2024/09/14 تاريخ قبول النشر: 2024/10/11 تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص: تهدف الدراسة لمعرفة أثر تقرير محافظ الحسابات على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة بولاية سيدي بلعباس، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج الاستقرائي، بغرض الوصول إلى نتائج وتحليلها حيث تم توزيع 40 استبيان على عينة عشوائية متكونة من 07 وكالات بنكية بولاية سيدي بلعباس وتم استرجاع 36 استبانة وتمت معالجتها وتحليلها باستخدام برنامج الاحصائي Spss .

وتوصلت الدراسة إلى أن تقرير محافظ الحسابات له أثر إيجابي على قرار منح الائتمان حيث يعد من المصادر المعلومات الضرورية التي يعتمد عليها البنوك عند اتخاذهم لقرار منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية: تقرير محافظ الحسابات، قرار منح الائتمان، البنوك التجارية بولاية سيدي بلعباس.

تصنيف JEL: M42 ، G39.

Abstract: The study's objective is to determine how the governor of accounts' report affects a decision of granting credit in commercial banks operating in Sidi Bel Abbes State. To achieve this goal, an inductive approach was employed to attain and analysis the study's data. 40 random questionnaires distributed to 07 financial institutions in Sidi Belabas State.36 of those were gathered, handled, and examined with the SPSS statistical program. According to the study's findings, a decision of granting credit is positively impacted by report governor accounts.

Keywords: report governor accounts; decision to grant credit; commercial banks.

Jel Classification Codes : M42,G39.

[*] **المؤلف المرسل:** نورالهدى عبداللاوي

1. مقدمة:

تغيرت سبل التحقق من معلومات نظرا لتطور الكبير في حجم بيئة الأعمال المؤسسات الاقتصادية وتعقدها، زادت الحاجة الأطراف المهتمة بشؤون تلك المؤسسات إلى معلومات أكثر ملائمة وموثوقية، الأمر الذي أدى إلى زيادة طلب على خدمات مهنة محافظ الحسابات (التدقيق القانوني) كونها الأداة المحايدة تضفي مزيدا من الثقة والمصداقية في المعلومات المالية، حيث تكمن مهمته في فحص القوائم المالية التي تقدمها الإدارة بغرض إبداء رأي موضوعي وبلورته في شكل تقرير، الذي يعتبر هذا الأخير وسيلة الاتصال ونقل البيانات إلى مختلف الأطراف المستفيدة من هذا التقرير من أجل الاعتماد عليه في اتخاذ مختلف القرارات سواء متعلقة بالاستثمار أو الائتمان.

يعتبر الائتمان البنكي من الوظائف الأساسية نظرا لأهميته على مستوى البنك والاقتصاد الكلي، بحيث يمثل استثمارا جذابا للبنوك رغم المخاطر العالية التي يمتاز بها إلا أنه بعد مصدر رئيسي للعوائد والأرباح وبدونه تفقد البنوك وظيفتها كوسيط مالي الاقتصاد.

من أجل الحد من المخاطر المصاحبة لعملية منح الائتمان البنكي (القروض البنكية) يتطلب من المدراء الائتمان حصول على معلومات موثوقة من طرف ثالث محايد (محافظ الحسابات) له علاقة بالعميل (المؤسسة طالبة الائتمان)، وعليه يمكن للتقرير محافظ الحسابات أن يكون مصدر مهم يعتمد عليه البنوك التجارية في ترشيد القرارات المتعلقة بمنح الائتمان، وهذا ما تسعى الدراسة على الإجابة عليه من خلال طرح الإشكالية التالية:

هل للتقرير محافظ الحسابات أثر على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية بولاية سيدي بلعباس؟

من خلال **الإشكالية الرئيسية** للبحث يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقرير النظيف على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقرير المتحفظ على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقرير عن الامتناع على إبداء رأي على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات كيما يلي:

- الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقرير محافظ الحسابات على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة.

- الفرضية الفرعية والمتمثلة في:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقرير النظيف على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقرير المتحفظ على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقرير الامتناع عن إبداء رأي على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو قياس أثر تقرير محافظ الحسابات على قرار منح الائتمان لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية سيدي بلعباس، من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- ✓ الوقوف على المفاهيم الأساسية لكل من التقرير محافظ الحسابات وعملية منح الائتمان؛
- ✓ قياس أثر للتقرير النظيف على قرار منح الائتمان؛
- ✓ قياس أثر للتقرير المتحفظ على قرار منح الائتمان؛
- ✓ قياس أثر للتقرير الامتناع عن إبداء الرأي على قرار منح الائتمان.

المنهج المتبع:

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة وإلمام بجوانب الموضوع، اعتمدنا على المنهج الاستقرائي من أجل تحليل النتائج المتحصل (احصائيا، رقميا) من خلال أسلوب الاستبانة الموزع على أفراد عينة الدراسة والتي تمت معالجتها باستخدام برنامج Spss.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 ماهية تقرير محافظ الحسابات:

1.1.2 تعريف تقرير محافظ الحسابات

- التقرير هو" المنتج النهائي لعملية التدقيق يكون في شكل وثيقة مكتوبة يصدرها شخص مهني مؤهل علميا وعمليا يدعى محافظ الحسابات لإبداء رأي بهدف ابلاغ مستخدمي القوائم المالية عن مدى توافق المعلومات الاقتصادية مع المعايير المهنية المتعارف عليها". (هيري، 2018، صفحة 87)
- يعرف على أنه: خلاصة ما توصل إليه محافظ الحسابات من خلال قيام بعملية التدقيق وحصوله على الأدلة الكافية والاستفسارات والتحقق من أرصدة الحسابات القوائم المالية من أجل خروج برأي فني محايد حول مدى صحة وعدالة تلك القوائم المالية. (Kentour , Salaa , & Hamza, 2021, p. 100)
- ويعتبر أيضا: "وسيلة الاتصال ونقل النتائج التي توصل إليها بشكل لمختلف الأطراف من أجل اعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم". (عمري و ماضي، 2021، صفحة 473)

انطلاقا مما سبق يعتبر تقرير بمثابة مخرجات عملية التدقيق تكون في شكل وثيقة قانونية يصدرها شخص مؤهل علميا وعمليا (محافظ الحسابات) من أجل إبداء رأيه حول صحة ومصداقية القوائم المالية للمختلف المستفيدين منه لاتخاذ قراراتهم.

2.1.2 أنواع التقرير محافظ الحسابات

يتطلب على محافظ الحسابات في ظل ممارسة مهمته بإعداد تقارير حسب ما جاءت به المادة 25 من قانون 10-01 ، كما يلتم أيضا بأحكام التشريعية والتنظيمية الأخرى (القرار الوزاري مؤرخ في 24 حوان 2013، 2014) ويمكن تقسيمها إلى:

- **التقارير من حيث درجة الإلزام في إعدادها:**

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء رفض المصادقة السنوية المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمسة تعويضا؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛

- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب الأسهم

أو حسب الحصة الاجتماعية؛

- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال. (قانون 10-01)

➢ **التقارير من حيث إبداء الرأي:**

يختلف رأي محافظ الحسابات عند إعداد هذه التقارير حسب النتائج التي توصل إليها، مما يعني أن يوجد عدة أنواع لرأيه وهي كالتالي:

- **الرأي بدون تحفظ (النظيف):** يصدر محافظ الحسابات هذا الرأي عندما يتوصل على قناعة أن القوائم المالية تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية ونتيجة الأعمال المحققة من طرف المؤسسة محل التدقيق. (بن زعمة ، بصري ، و تقرارت ، 2018، صفحة 89)
- **الرأي بتحفظ:** يصادق محافظ الحسابات بتحفظات عندما تكون الأهمية النسبية للأخطاء أو الاختلالات المكتشفة ليست من طبيعة تشويه جوهري لانتظامية وصدق الحسابات السنوية، وفي هذا الشكل من المصادقة يجب أن يكون محافظ الحسابات دقيق وواضح عند صياغة وتقدير التحفظات، وكذا تحديد الطبيعة الدقيقة ومحتوى التحفظات ومدى تأثيرها على الحسابات وعلى نتيجة السنة المالية. (بوعبيدة، بلقاضي، و بلقاضي ، 2019، صفحة 125)
- **الامتناع عن إبداء الرأي (رفض المصادقة):** يصدر هذا الرأي عندما لا يحصل محافظ الحسابات على أدلة إثبات كافية لإبداء الرأي سواء كان ذلك بسبب تضييق نطاق في عملية التدقيق أو وجود ظروف استثنائية. (بن يوسف، 2021، صفحة 87)

2.2 مفاهيم أساسية حول الائتمان:

1.2.2. تعريف الائتمان:

التعريف الأول: "الائتمان البنكي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغا من المال لاستعماله في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول البنك على عائد مالي متفق عليه مع تقديم العميل لضمان يمكن البنك من استرداد أمواله إذا ما توقف العميل عن السداد". (لعروسي قرين و بوقرة، 2014، صفحة 297)

التعريف الثاني: "الائتمان البنكي هو مساعدات مالية يقدمها البنك لحساب عملائه". (sadi, 2010, p. 10)

من خلال تعاريف السابقة نستخلص أن الائتمان البنكي هو عمل تجاري هدفه تحقيق ربح بما يكفل نمو واستمرار البنوك وتلبية مختلف احتياج عملاء (أفراد أو مؤسسات) تكمن أهميته في توفير السيولة اللازمة وتعبئتها في مختلف قنوات الاستثمار.

2.2.2. أهمية الائتمان البنكي:

يمكن النظر إلى أهميته من خلال عدة مزايا:

بالنسبة للبنك: يعتبر الائتمان مصدر رئيسي لاستثمار من أجل توليد العوائد وضمان استمراريتها ونموها وقدرتها على تحقيق مختلف أهدافها. (لعروسي ، 2017، صفحة 25)

أهمية الائتمان بالنسبة للمقترضين (أفراد، المؤسسات): إن الحصول على القروض والتسهيلات البنكية يمهد الطريق لزيادة الانتاج والنمو ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها واستمرار في نشاطها وبالتالي تغطية العجز الذي قد يشل حركة. (عمر هاشم، 2013، صفحة 59)

أهمية الائتمان بالنسبة للمجتمع: تعمل عملية الائتمان على خلق فرص استثمارية جديدة أو توسيع في الأنشطة الحالية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والخدمات والتي تخلق بدورها فرص العمل جديدة التي تنعكس على مستوى الدخل الأفراد والمجتمع وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية. (لعروسي ، 2017، الصفحات 25-26)

3.2.2.العوامل التي تؤثر على عملية منح الائتمان:

حدد المحللون مجموعة من العوامل بغرض جعل عملية اتخاذ القرار الائتماني أكثر دقة ووضوح (أحمد ميلي ، 2018، صفحة 271) والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (01): العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني

العوامل تتعلق بالبنك	العوامل تتعلق بالعميل	العوامل تتعلق بمنح الائتمان
أهداف البنك	الشخصية العميل	الغرض من القرض
الموارد المادية والبشرية	رأس المال	فترة الائتمان
السيولة	القدرة على التسديد	مبلغ الائتمان
استراتيجية البنك	الضمانات الممنوحة	طريقة التسديد
حصة البنك من السوق البنكي	الظروف المتعلقة بالزبون	طريقة السداد بالإضافة إلى نوع الائتمان المطلوب.

المصدر: (أحمد ميلي ، 2018، صفحة 271).

3.2. تقرير محافظ الحسابات وقرار منح الائتمان:

نظرا لتباعد بين معدي هذه القوائم المالية ومستعمليها فإن التشريعات ألزمت مختلف أنواع المؤسسات بتعيين محافظ الحسابات من أجل إبداء رأي حول صحة ومصداقية القوائم المالية ومدى امتثالها للمعايير والتشريعات المعمول بها بغية استفادة منها مختلف الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ قراراتهم (بابنات ع.، 2022، صفحة 66)، ومن بين هذه الأطراف مهتمة بتقرير محافظ الحسابات نجد البنوك، حيث تعد عملية منح الائتمان أكثر صرامة بعد أزمة المالية العالمية 2008. (بابنات ع.، 2021، صفحة 55)، إذ تتمثل المهام الرئيسية لبنوك التجارية في توفير خدمات بنكية لأفراد و المؤسسات الاقتصادية كقبول الودائع ومنح القروض (Ranninger, 2013, p. 16) والتي تعتبر من أهم القرارات التي تواجهها الإدارة الائتمان قد تؤدي إلى تعثر وفشل البنوك، وفي نفس الوقت تعد الاستثمار أكثر جاذبية فبرغم من المخاطر العالية التي تواجهه إلا يعد من المصادر المهمة للعوائد والأرباح من أجل تقليل هذه المخاطر فعلى المتخذ القرار الاعتماد على القوائم المالية المدققة باعتبارها ذات جودة، لهذا تتطلب معايير الهيئات المهنية لمراجع الحسابات بتقديم ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء جوهرية لأن هذه الأخيرة مهمة جدا في صنع القرار لأصحاب المصلحة ولديها القدرة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية لسداد الديون (Alduraywish, 2023, p. 3).

وقد بينت عدة دراسات حول أثر تقرير محافظ الحسابات على قرار منح الائتمان، حيث توصلت دراسة (Okunade , 2022) أن المدقق يلعب دورا حيويا في الحد من الاحتيال وعدم تناسق المعلومات ويساهم في تفعيل العلاقة بين الجهات المانحة للائتمان والجهات طالبة للائتمان. كما أظهرت نتائج دراسة كل من (Soltani 1992) و (Ali Omri, Errhili , & Ghorbel, 2011) أن مدراء الائتمان يولون لتقرير المتحفظ أهمية كبيرة لما له من تأثير سلبي على اتخاذ القرار من طرف مدراء الائتمان فيميلون إلى تقليل منح الائتمان رفع سعر الفائدة، في حين يحتل تقرير المدقق المرتبة الرابعة من بين المصادر معلومات التي يعتمد عليها في الاتخاذ القرار. (Ali Omri, Errhili , & Ghorbel, 2011).

وبالتالي يكمن الهدف الرئيسي لتقرير محافظ الحسابات هو السماح لأصحاب المصلحة لتقييم جدوى المعلومة المالية، إذ أصبحت المؤسسات تعيش في بيئة معقدة وأكثر تنافسية

لهذا أصبح مختلف الأطراف داخل المؤسسة أو الأطراف خارج المؤسسة يعتمدون على تقرير محافظ الحسابات باعتباره طرف خارجي مستقل عن المؤسسة يشهد على صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية وبالتالي هذه المعلومة تفيد هذه الأطراف على رأسهم البنوك في صنع القرار متعلق بمنح الائتمان.

4.2 الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تخص متغيرات الدراسة نذكر ما يلي:

- دراسة **Saleem AL-AKARI سنة 2016:** تسعى الدراسة إلى معرفة ما إذا كان لنوع تقرير المراجع الخارجي أثر على قرارات الائتمان في البنوك اليمنية، حيث تم اعتماد على منهج التجريبي من خلال جمع أربعين (40) حالة استثمار ائتماني فعلية من ثمانية بنوك يمنية (28 حالة اتفاق و12 حالة رفض). وتوصلت الدراسة أن تقرير المراجع الخارجي يعتبر من أهم المصادر التي يعتمد عليها عند اتخاذ قرارات الائتمانية كما بينت الدراسة أن تقرير المراجع المتحفظ، مقارنة بالتقارير النظيفة، يؤثر على قرار مسؤول الائتمان وأظهرت الدراسة على هناك فروقات إحصائية كبيرة بين الأنواع المختلفة من تقارير المراجعة المتحفظة في تأثيرها على قرار الائتمان.
- **دراسة: عبد الرحمان ببانات، 2021 :** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة تقرير محافظ الحسابات في عملية اتخاذ القرار الاقتراض المؤسسات الاقتصادية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اجراء مقابلة مع مكلف بدراسة ملفات طلب القروض لدى البنك الوطني الجزائري فرع ورقلة حول مدى اعتماد على التقرير المدقق القانوني من أجل منح الائتمان للمؤسسات، توصلت الدراسة إلى أن تقرير المدقق القانوني يعتبر أحد المصادر المعلومات الضرورية التي تساهم في قرار منح قروض للمؤسسات الاقتصادية كونها تحتوي على أراء حول دقة و عدالة القوائم المالية و مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية.
- **دراسة: فرح رافد حميد، منى كامل حمد، 2023:** الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على دور تقرير المراجع الخارجي في ترشيد قرارات صانعي القرار الائتمان وتحديد أهم محتويات التقرير وقياس أثرها على القرارات الائتمانية في المصارف العراقية، لبلوغ هذا الهدف تم اعتماد على دراسة تجريبية من خلال إعداد 04 تقارير افتراضية للمراجع الخارجي وتوزيعها على 53 موظف في 18 مصرف مدرج في

السوق العراق للأوراق المالية من أجل قياس أثر أنواع الرأي المراجع الخارجي على تركيبة عناصر اتخاذ قرارات الائتمانية (حجم القرض ، سعر الفائدة ، مدة القرض و حجم الضمانات المطلوبة) أظهرت نتائج الدراسة على وجود أثر لنوع التقرير على عناصر قرار الائتمان.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نلاحظ على أن أغلبها اتفقت على أهمية الدور محافظ الحسابات في عملية صنع القرار من خلال الثقة التي يضفيها في تقريره ومالها من أثر على قرار النهائي لمستخدمو القوائم المالية، حيث أغلب الدراسات تمت في بيئات مختلفة والتي تختلف بتشريعاتها وأنظمتها، على غرار دراسة عبد الرحمان ببانات الذي عالج دراسته في بيئة الجزائرية باستخدام أسلوب المقابلة، في حين اعتمدت دراستنا على أسلوب الاستبانة من خلال توزيعها على 07 وكالات بنكية ولاية سيدي بلعباس من أجل اطلاع على آرائهم حول أثر تقرير محافظ الحسابات في ترشيد عملية صنع قرار منح الائتمان.

3. الاطار التطبيقي للدراسة:

1.3 منهجية الدراسة:

استنادًا إلى الإطار النظري للدراسة ومراجعة الدراسات السابقة وتحديد الإشكالية البحث ولتوجه نحو اختبار ما تم افتراضه قمنا ببناء نموذج افتراضي يعكس العلاقة بين متغيرات دراسة وهو كالآتي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

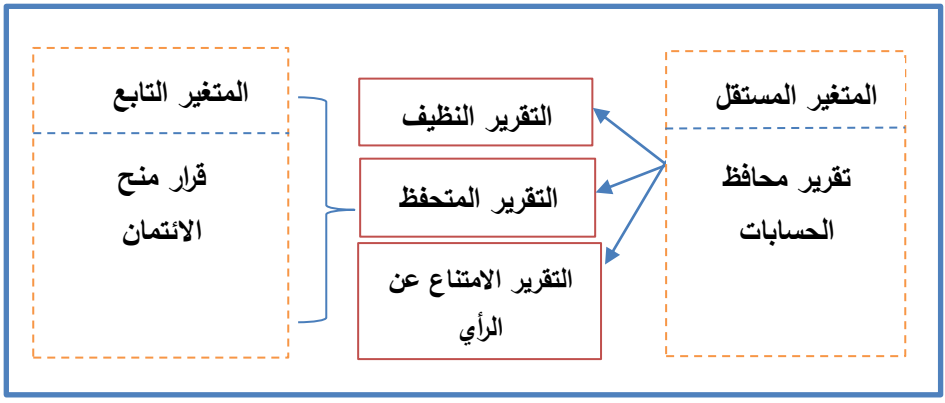

المصدر: "من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الدراسات السابقة".

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من موظفين بقسم القروض في البنوك التجارية العاملة بولاية سيدي بلعباس، حيث تم اختيار 07 بنوك مختلفة بالإضافة إلى وكالات تابعة لكل بنك بطريقة عشوائية والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (02) :عينة الدراسة وعدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة

الرقم	اسم البنك		استمارات الموزعة	استمارات المسترجعة	استمارات الضائعة
01	البنك الوطني الجزائري	العدد	06	05	01
		النسبة٪	15	12.5	2.5
02	القرض الشعبي الجزائري	العدد	06	05	01
		النسبة٪	15	12.5	2.5
03	البنك الجزائر الخارجي	العدد	06	06	00
		النسبة٪	15	15	/
04	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	العدد	07	07	00
		النسبة٪	17.5	17.5	/
05	بنك التنمية المحلية	العدد	05	05	00
		النسبة٪	12.5	12.5	/
06	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	العدد	05	05	00
		النسبة ٪	12.5	12.5	00
07	Sociéte Générale Algérie	العدد	05	03	02
		النسبة٪	12.5	7.5	2.5
المجمـــــــــوع		العدد	**40**	**36**	**4**
		النسبة٪	**100**	**90**	**10**

المصدر: " من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان."

من الجدول السابق تبين أنه تم التوزيع 40 استمارة وقد تم استرجاع 36 استمارة أي بنسبة 90٪ تعتبر هذه النسبة قابلة لدراسة.

1.2.3 أداة الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها وجدنا أن أداة أنسب هي الاستبيان وقد تم تقسيمه على ثلاث محاور:

المحور الأول: اشتمل على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة المتمثلة في الجنس العمر المستوى التعليمي بالإضافة للخبرة المهنية.

المحور الثاني: اشتمل على 16 عبارة موزعة على 03 مجالات ويضمن المجال الأول 06 عبارات حول التقرير النظيف، المجال الثاني يتمحور حول التقرير النظيف يضم 05 عبارات وأخيرا 05 عبارات تضم المجال الثالث الذي يضم التقرير الامتناع عن الرأي.

المحور الثالث: يشتمل على 05 عبارات حول قرار منح الائتمان.

تصميم الاستبيان: ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، قمنا بإعداد استبيان أولي. واعتمدنا فيه على الدراسات والمراجع السابقة حول تقرير محافظ الحسابات ودوره في قرارات منح الإقراض (الائتمان)، مع الإشارة إلى أن الإجابات كانت على مقياس من خمس درجات حيث كانت الدرجة الأدنى (1) تعني غير موافق بشدة والدرجة الأعلى (5) تعني موافق بشدة.

2.2.3 ثبات وصدق الاستبيان:

يقصد بالثبات هو الاستقراء النتائج وعدم تغييرها بشكل كبير إذ تكرر تطبيقه على نفس الأفراد عدة مرات، ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)، تم حساب معامل ألفا كرونباخ **alpha cronbach**، حيث تتراوح قيم هذا المعامل بين 0 و 1 وأصغر قيمة مقبولة هي 0.7 والجدول التالي يوضح معامل الثبات والصدق.

الجدول رقم (03): معامل ألفا كار ونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.

العبارات	معامل الثبات	الصدق*
21	0.730	0.854
المصدر: " من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Spss v22"		

*الصدق = الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

يوضح الجدول السابق أن معامل الثبات العام للاستبيان، حيث بلغ 0.730 وهو ما يدل على أن قيمة الثبات جيدة ومقبولة في حين بلغ معامل الصدق 0.854 وهي قيمة عالية وهذا يشير إلى استقرار وصلاحية الاستبيان لتحليل النتائج وتفسيرها.

3.3 عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة:

من خلال الجدول التالي سوف نقوم بتحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم (04): تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

البيانات الشخصية	التصنيف	التكرار	النسبة٪
الجنس	أنثى	12	33.3
	ذكر	24	66.7
المجمـــــــوع		**36**	**100**
العمـــــر	أقل من 30 سنة	02	5.6
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	16	44.4
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	12	33.3
	أكثر من 50 سنـــة	06	16.7
المجمـــــــوع		**36**	**100**
المستوى العلمي	ليسانس	11	30.6
	مـــــــــــاستر	25	69.4
	ماجيستر	00	/
	دكتوراه	00	/
المجمـــــــوع		**36**	**100**
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	02	5.6
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	15	41.7
	من 10 إلى 15 سنة	12	33.3
	15 سنة فأكثر	07	19.4
المجمـــــــوع		**36**	**100**

المصدر: " من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Spss v22"

وسوف يتم تفسير نتائجها على النحو التالي:

الجنس: تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الذكور تقدر بـ 66.7٪ وهي نسبة أكبر من نسبة الإناث التي كانت 33.3٪ وهذا ما يوضح أن فئة الذكور هي الغالبة في البنوك محل الدراسة.

العمر: يتضح من الجدول أن نسبة 5.6 ٪ من حجم الإجمالي للعينة التي تقل أعمارهم عن 30 سنة، في حين بلغ أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم أكثر من 50 سنة بـ 06 أفراد أي بنسبة 16.7 ٪، أما الفئة بين 30 إلى أقل من 50 سنة بلغ عددها 29 فرد أي بنسبة 77.7 ٪ من الحجم الإجمالي للعينة، مما يدل على هيمنة العناصر الشابة ذات خبرة في البنوك محل الدراسة قادرة على مواكبة التطورات والتغيرات المستمرة ولها القدرة على التعلم

والعطاء لسنوات أكثر.

المستوى العلمي: نلاحظ أن درجة ماستر هي السائدة بين أفراد العينة وهم يمثلون ٪69.4

من إجمالي أفراد العينة في حين ما نسبته 30.6 ٪ متحصلين على شهادة ليسانس، في حين تنعدم درجة ماجيستر ودكتوراه داخل بنوك محل الدراسة.

الخبرة: يتضح من الجدول السابق أن 42٪ ممن تتراوح خبرتهم بين 05 و10 سنوات، ثم نسبة 33.3٪ ممن لديهم خبرة تتراوح بين 10 و15 سنة، تليها نسبة 19.4٪ للأفراد الذين تتراوح خبرتهم أكثر من 15 سنة وأخيرا نسبة 5.6٪ من أفراد الذين تتراوح خبرتهم أقل من 05 سنوات، وهذا ما يدل أن البنوك محل الدراسة تتوفر لديها الخبرة.

4.3 تحليل الإحصائي لاتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة:

لتحليل نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني والثالث اعتمدنا على الوسط الحسابي وانحراف المعياري ونتائج التحليل الإحصائي يظهرها الملحق 1 و2. فوفق الملحق رقم 1 الخاص بالمحور الثاني "**أنواع التقرير محافظ الحسابات**" فإن متوسط الحسابي للمجال الأول:" **التقرير النظيف**" بلغ (4.01) مما يدل على أنه حقق مستوى موافقة بدرجة استجابة مرتفعة وهو ما يؤكد على اتفاق تام بين أفراد العينة على أن التقرير النظيف يعكس صحة وعدالة القوائم المالية وأنها أعدت وفق القوانين والتشريعات المعمول بها وبانحراف معياري (0.468) أقل من الواحد ما يدل على عدم تشت إجابات أفراد عينة الدراسة.

أما المجال الثاني: " **للتقرير المتحفظ**" بلغ المتوسط الحسابي (3.99) مما يدل على أنه حقق مستوى موافقة بدرجة استجابة مرتفعة وهو ما يؤكد على اتفاق تام بين أفراد العينة على دور محافظ الحسابات في الإفصاح عن كل المعلومات وتوصيلها لأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرار، بانحراف معياري (0.504) يدل على عدم تشت إجابات أفراد عينة الدراسة

أما المجال الثالث: " **للتقرير امتناع عن ابداء رأي**" بلغ المتوسط الحسابي (4.12) مما يدل على أنه حقق مستوى موافقة بدرجة استجابة مرتفعة وهو ما يؤكد على اتفاق تام بين أفراد العينة على امتناع عن ابداء رأي ناتج على وجود أخطاء جوهرية لها أثر على صحة

القوائم المالية المستفيدة من أجل اتخاذ القرار، بانحراف معياري (0.504) يدل على عدم تشت إجابات أفراد عينة الدراسة.

أما المحور الثالث: "**قرار منح الائتمان**" فإن متوسط الحسابي بلغ (4.13) مما يدل على أنه حقق مستوى موافقة بدرجة استجابة مرتفعة وهو ما يؤكد على اتفاق تام بين أفراد العينة على أهمية التقرير محافظ الحسابات لدى البنوك محل الدراسة في اتخاذ القرار وبانحراف معياري (0.436)، يدل على عدم تشت إجابات أفراد عينة الدراسة.

5.3 اختبار الفرضيات:

يتم سوف نقوم باختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية عند مستوى دلالة 0.05 من خلال استخدام معامل الانحدار البسيط لاختبار ما إذا كانت فرضية البحث مرفوضة أو مقبولة.

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقرير النظيف على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة.**

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	قيمة F	قيمة Sig
أثر التقرير النظيف على قرار منح الائتمان.	0.872	0.760	0.812	107.602	0.000

المصدر: "من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss v22"

يتبين من الجدول السابق " أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.872، وهو ما يشير إلى وجود تأثير دال إحصائيًا بين بين التقرير النظيف وقرار منح الائتمان، كما بلغ معامل التحديد 0.760 وهو ما يعني أن 0.760 من التغير في قرار منح الائتمان يرجع إلى التغير في التقرير النظيف أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في المتغير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 76٪. أما قيمة معامل الانحدار فقد بلغت 0.812 مما يدل أن الزيادة بوحدة واحدة في التقرير النظيف يؤدي إلى زيادة في تحسن قرار منح الائتمان لعينة الدراسة بقيمة 0.812، كما نلاحظ مستوى الدلالة أقل من 0.05."

من خلال مما سبق تؤكد النتائج على قبول الفرضية الفرعية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقرير النظيف على قرار منح الائتمان.

❖ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقرير المتحفظ على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة."**

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	قيمة F	قيمة Sig
أثر التقرير المتحفظ على قرار منح الائتمان.	0.355	0.126	0.281	4.889	0.034

المصدر: "من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss v22"

ويتضح من الجدول أعلاه أن "هناك تأثيرًا ذا دلالة إحصائية بين تقرير محافظ الحسابات المتحفظ وقرار منح الائتمان، حيث يبلغ معامل الارتباط 0.355 ومعامل التحديد 0.126. هذا يعني أن 0.126 من التغير في القرارات الائتمانية يرجع إلى التغير في تقرير المتحفظ، أي أن مساهمة المتغير المستقل في التغير في المتغير التابع تقدر بـ 12.6، كما بلغت درجة التأثير 0.281، مما يعني أن زيادة وحدة واحدة في تقرير المتحفظ تصاحبها الزيادة من القرارات الائتمانية لعينة الدراسة بمقدار 0.281، حين أن مستوى الدلالة أصغر من 0.05 " أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التقرير المتحفظ وقرار منح الائتمان وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية

❖ **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقرير الامتناع عن الرأي على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة.**

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	قيمةF	قيمة Sig
أثر التقرير الامتناع عن الرأي على قرار منح الائتمان.	0.764	0.583	0.660	47.612	0.000

المصدر: "من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss v22"

يتضح من خلال الجدول أعلاه على " وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين تقرير الامتناع عن الرأي وقرار منح الائتمان، حيث بلغ معامل الارتباط 0.764 ومعامل التحديد 0.583 أي ما قيمته 0.583 من التغير في قرار منح الائتمان ناتج عن تغير في التقرير الامتناع عن إبداء الرأي، أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغير التابع تقدر بنسبة

58.3٪. كما بلغت درجة التأثير 0.660 مما يعني أن زيادة وحدة واحدة في الإبلاغ عن التقرير لامتناع عن إبداء الرأي يؤدي إلى تحسين في اتخاذ قرار منح الائتمان لعينة الدراسة بقيمة 0.660، نلاحظ أن مستوى الدلالة أصغر من 0.05 أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التقرير لامتناع عن إبداء الرأي وقرار منح الائتمان ومنه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة."

- **الفرضية الرئيسية: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقرير محافظ الحسابات على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة. "**

الجدول رقم (08): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرئيسية

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الإنحدار	قيمة F	قيمة Sig
أثر التقرير المتحفظ على قرار منح الائتمان.	0.822	0.676	0.978	70.985	0.000

المصدر: "من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss v22"

يتضح من خلال الجدول أعلاه على " وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين التقرير محافظ الحسابات وقرار منح الائتمان، حيث بلغ معامل الارتباط 0.822، ومعامل التحديد 0.676 أي ما قيمته 0.676 من التغير في القرار منح الائتمان يرجع للتغير في التقرير محافظ الحسابات، وتقدر مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 67.6٪ كما بلغت درجة التأثير 0.978 وهذا يعني أن الزيادة بوحدة واحدة في تقرير محافظ الحسابات يؤدي إلى الزيادة في تحسين اتخاذ قرار منح الائتمان لعينة الدراسة بقيمة 0.978، في حين ان مستوى الدلالة أصغر من 0.05"، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التقرير المتحفظ وقرار منح الائتمان ومنه نقبل الفرضية الرئيسية.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع "أثر تقرير محافظ الحسابات على قرار منح الائتمان"، توصلت الدراسة أن لتقرير محافظ الحسابات أثر إيجابي على قرار منح الائتمان، كونه طرف محايد يعين من طرف ملاك المؤسسة من أجل فحص انتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والحسابات والبيانات المثبتة في السجلات المحاسبية والقوائم المالية ليصادق على صحتها وشرعيتها ومدى مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، نتيجة لتباعد بين معدي القوائم

المالية ومستعمليها أصبح تقرير محافظ الحسابات أداة اتصال بينهم يساهم في تقليل من عدم تماثل

المعلومات ويعد من المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها البنوك في ترشيد قراراتهم فيما يخص منح القروض، وعلى العموم تتمثل **النتائج المتوصل** إليها في النقاط التالية:

- يعد تقرير محافظ الحسابات أحد أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها البنوك عند اتخاذ القرارات الائتمانية؛
- يوجد أثر إيجابي للتقرير محافظ الحسابات النظيف على قرار الائتمان لدى البنوك محل الدراسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى، حيث يعبر التقرير النظيف على سلامة وعدالة القوائم المالية وأنها أعدت وفق القوانين والتشريعات المعمول بها وأنه تم
- الإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية التي من شأنها المساهمة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمنح الائتمان؛
- يوجد أثر للتقرير محافظ الحسابات المتحفظ على قرار الائتمان لدى البنوك محل الدراسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية، حيث البنوك تولي أهمية لنوع التحفظات للحكم على المؤسسة، حيث تعد التحفظات حول عدم الإفصاح عن المعلومات حول الاستمرارية المؤسسة من المخاطر التي تواجه البنوك عند اتخاذ قرار منح الائتمان نظرا لعدم قدرة على مواصلة نشاطها وتسديد التزاماتها في المستقبل؛
- يوجد أثر للتقرير الامتناع عن إبداء الرأي على قرار الائتمان لدى البنوك محل الدراسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة، يمتنع محافظ الحسابات عن إبداء الرأي في حالة وجود أخطاء جوهرية لها أثر على صحة ومصداقية القوائم المالية.

كما يمكن تلخيص **توصيات الدراسة** في النقاط التالية:

- ضرورة اهتمام محافظي الحسابات بتطوير كفاءتهم والتزام بتطبيق المعايير التدقيق الجزائرية والدولية من أجل رفع من جودة التقرير النهائي؛
- على محافظي الحسابات يولون أهمية لتحفظات التي يصدرونها في تقاريرهم لما لها من أهمية في صنع القرار الائتمان لدى البنوك التجارية؛

❖ الاهتمام بتعيين موظفين ذوي كفاءة وخبرة من أجل اكتساب قدرة على التحليل المعلومات وبالتالي ترشيد قرار الائتمان.

5. قائمة المراجع:

Alduraywish, Y. (2023). Do audited firms have better access to credit?:Evidence from emerging countries. Evidence from emerging countries, Cogent Business & Management, 10(2), pp. 1-18.

Ranninger, B. (2013). Changes to the Auditor's Report and the effects for the bank lenders in the Austrian financial market (MSc in International Accounting and Finance) Dublin Business School: Liverpool John Moores University.

,sadi, K. (2010). Development of a model for the evaluation of the risk of credit exploitation using artificial neural networks (RNA) and linear discriminant analysis (ADL), these in view of the doctoral degree. Faculty of Economics and Management, University of Algiers.

Okunade , R. A. (2022, June). Relevance of Audit Report in Decision Making. nternational Journal of Humanities Social Sciences and Education, 9(6), pp. 38-48.

Kentour , n., Salaa , s., & Hamza, s. (2021). Auditor's report and his contribution to the evaluation of financial performance. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, 4(4), pp. 98-115.

Ali Omri, M., Errhili , R., & Ghorbel, F. (2011). Usefulness of audit report in loan decisions granted ّ by Tunisian banks: an experimental study. J. Critical Accounting, 4(3).

محمد بوعبيدة، بلقاسم بلقاضي، و طاهر لمين بلقاضي . (2019). تقارير المراجعة الخارجية من منظور التشريع الجزائري. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 8(2)، الصفحات 119-137.

أحمد عمري، و زين العابدين ماضي. (2021). تقرير المدقق الخارجي بين المعيار الجزائري لمتدقيق رقم 700 ونظيره الدولي. مجلة العلوم الانسانية، 21(2)، الصفحات 470-490.

آسيا هيري. (2018). فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار: جامعة أحمد دراية.

القرار الوزاري مؤرخ في 24 حوان 2013. (2014). يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات. الجريدة الرسمية(24).

زهرة لعروسي قرين، و رابح بوقرة. (2014). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة–. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية–، 26(2)، الصفحات 295–309.

سليمة بن زعمة، ريمة بصري، و يزيد تقرارت. (2018). التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية(4)، الصفحات 80–96.

سمية أحمد ميلي . (2018). دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة –. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03(01)، الصفحات 249–271.

طه عمر هاشم. (2013). دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح (دراسة ميدانية في مصرف الشعال للتنمية والاستثمار). مجلة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، 3(2).

عبد الرحمان بابنات. (2021). مساهمة تقرير المدقق القانوني في عملية اتخاذ القرار لدى الأطراف ذوي المصلحة – حالة البنوك التجارية. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 07(02)، الصفحات 51–65.

عبد الرحمان بابنات. (2022). مساهمة محافظ الحسابات في تحسين الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية في بيئة الأعمال الجزائرية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية، 08(02)، الصفحات 65–73.

قانون 10–01. (2010). المتعلق بمهنة خبير محاسب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد. جريدة الرسمية(42).

قرين زهرة لعروسي . (2017). دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–(أطروحة دكتوراه). المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

مريم بن يوسف. (2021). مدى تأثير تقرير محافظ الحسابات على حوكمة الشركات – دارسة عينة من محافظي الحسابات في الجزائر–أطروحة دكتوراه ،جامعة البليدة 02.

6. ملاحق:

"الملحق 1: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المجالات المحول الثاني:"

- المجال الأول: التقرير النظيف

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة موافقة	الترتيب
1	يعبر التقرير النظيف على صحة وعدالة القوائم المالية.	4.36	0.762	مرتفعة جدا	01
2	يعكس التقرير النظيف واقع الحقيقي لمركز المالي للمؤسسة.	4.17	1.000	مرتفعة	04
3	يدل التقرير النظيف على أن القوائم المالية أعدت وفق القوانين والتشريعات المعمول بها.	4.25	0.937	مرتفعة جدا	02
4	يدل التقرير النظيف على عدم وجود أخطاء ومخالفات قد تؤثر على صدق الحسابات.	4.22	0.929	مرتفعة جدا	03
5	يشير تقرير النظيف على ثبات في الطرق المحاسبية المطبقة، وتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.	4.17	0.941	مرتفعة	05
6	يعكس التقرير النظيف كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الحد	4.06	0.924	مرتفعة	06
	المجمـــــــــــــــوع	**4.01**	**0.468**	**مرتفعة**	

- المجال الثاني: التقرير المتحفظ

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة موافقة	الترتيب
7	يدل التقرير المتحفظ عن وجود مخالفات وتلاعبات تؤثر على استمرارية المؤسسة	4.33	0.756	مرتفعة جدا	02
8	يعبر التقرير المتحفظ عن عدم الإفصاح الكافي في القوائم المالية.	4.36	0.639	مرتفعة جدا	01
9	التقرير المتحفظ يدل على وجود بعض واعتراضات في نطاق عمل من طرف محافظ الحسابات يجب الوقوف عليها.	4.19	0.822	مرتفعة	03
10	التقرير المتحفظ يدل على عدم كفاية في نظام الرقابة الداخلية في الحد من	4.17	0.941	مرتفعة	05

	أخطاء				
11	يعتبر تقرير على وجود تعديل في تطبيق المبادئ المحاسبية وعدم الإفصاح عنها بشكل المناسب.	4.17	1.000	مرتفعة	04
	المجمـــــــــــــــوع	**3.99**	**0.459**	**مرتفعة**	

- المجال الثالث: تقرير الامتناع إبداء رأي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة موافقة	الترتيب
12	يشير تقرير عدم إبداء الرأي إلى وجود القيود مفروضة على محافظ الحسابات.	4.22	0.832	مرتفعة جدا	03
13	يدل تقرير الامتناع عن ابداء رأي عن وجود أخطاء ومخالفات خطيرة مما يفقد صحة الحسابات السنوية .	4.39	0.766	مرتفعة جدا	01
14	يدل التقرير الامتناع عن ابداء رأي على عدم حصول محافظ الحسابات على الأدلة الكافية .	4.33	0.958	مرتفعة جدا	02
15	يدل التقرير الامتناع عن ابداء رأي على وجود أسباب تضيق نطاق فحص الذي يجريه محافظ الحسابات.	4.06	1.194	مرتفعة	04
16	الامتناع عن إبداء الرأي يشير على وجود أحداث لا يمكن التنبؤ بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على صحة على القوائم المالية.	4.00	1.069	مرتفعة	05
	مجمـــــــــــــــوع	**4.12**	**0.504**	**مرتفعة**	

المصدر: "من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss v22".

"الملحق2: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني قرار منح الائتمان"

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة موافقة	الترتيب
17	تعتمد البنك دائما على تقرير محافظ الحسابات عند اتخاذ قرارات منح الائتمان.	4.33	0.756	مرتفعة جدا	02
18	تقرير محافظ الحسابات يحسن من جودة القوائم المالية مما يؤدي إلى اتخاذ قرار الائتمان مناسب.	4.28	0.849	مرتفعة جدا	03
19	يعد التقرير من الأمور الضرورية والهامة لدى البنك من أجل اتخاذ قرار الائتمان .	4.39	0.645	مرتفعة جدا	01
20	في حالة عدم توفر تقرير محافظ الحسابات من طرق الشركة طالبة الائتمان فان البنك يميل إلى حكمه الشخصي.	2.50	1.056	ضعيفة	05
21	ينجز عن تجاهل في التقرير إلى تضليل في اتخاذ قرار الائتمان مناسب.	4.17	1.000	مرتفعة	04
	المجمـــــــــوع	**4.13**	**0.436**	**مرتفعة**	

المصدر: "من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss v22".